

المطعون في الكذب سواء كان كذبه فيه او في حديث آخر
 يسمى موضوعاً وهذا هو المراد من الموضوع في اصطلاح
 وليس في الحديث شرط ان يكون الكذب والوضع فيه عينه
 والروى المتعمد بالكذب في الحديث النبوي وان وقع
 الكذب منه في مدة عمره مرة واحدة لم يقبل حديثه
 وان تاب واحسن حاله بخلاف شاهد الزور فانه
 اذا تاب يقبل شهادته كذا قالوا **واما اتهام الروى**
بالكذب فهو ان يكون معروفاً مشهوراً بالكذب في
 الاقوال وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوي على صاحبه
 عليه الصلوة والسلام **وحديث الروى المطعون**
باتهام الكذب يسمى متروكاً كما يقال حديثه متروك
 ومثل هذا الشخص لو تاب **واصلح حاله** بحيث ظهر
 ولاخ آثار اهل الصلاح من ناصية حاله يجوز ان
 يسمع حديثه **واما فسق الروى** فالمراد به هو الفسق
 فالعمل لا في الاعتقاد فانه داخل في البدعة والكذب
 داخل في الفسق لكن لما كان الطعن باعتبار اشد
 وحكمة مبيهاً افرقة ووعنه **واما جهالة الروى** فالمراد
 به ان لا يكون اسمه معلوماً لجهالة اسمه طعن فيه
 لانه لم يعلم انه ثقة او لا كما يقال **انخرج رجلاً**

او شيخ وهذا الحديث يسمى مبهماً وهو غير مقبول
 الا اذا كان صحابياً فان الصحابة كلهم عدول ولو
 ذكر المبهم بعبارة التعديل كان يقال **انخرج عدلاً** او
 ثقة ففيه اختلاف والتصحيح غير مقبول ايضاً
 حتى يسميه الا اذا قاله امام حاذق **واما بدعة الروى**
 فهو ان يكون الروى معتقداً بشيء على خلاف ما هو
 معروف ومعلوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنوع شبهة وتأويل لا بطريق الجور والعدا فانه كفر
 وحديث المبتدع مردود **واما وجوه الطعن**
المتعلق بالضبط فهو ايضاً خمسة الاول فطر الغفلة
 الثاني كثرة الغلط الثالث مخالفة الثقات الرابع الوهم
 الخامس سوء اللفظ **واما فطر الغفلة** وكثرة الغلط
 فهما متقاربان الغفلة في السماع وتعمل الحديث واللفظ
 في السماع وادائه **واما مخالفة الثقات** فهو اما في الاسناد
 او في المتن وهما على انواع متعددة وهي توجب الشذوذ
 في الحديث **وجعلها** من وجوه الطعن المتعلقة بالضبط
 بسبب ان الباعث على هذه المخالفة هو عدم الضبط
 والحفظ وعدم صيانته عن التغيير والتبديل **واما**
الوهم فهو ان يكون بناء رواية الروى على توهم وذلك